



دراسة إعلامية: التحليل الإعلامي للقاء الأمير تركي الفيصل مع الجنرال الإسرائيلي عميدور

أصدر "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" دراسة تحليلية بعنوان "التغطية الإعلامية العربية للقاء الأمير تركي الفيصل -الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العامة السعودي- مع اللواء الإسرائيلي المتقاعد يعقوب عميدور" -مستشار الأمن القومي لرئيس حكومة الاحتلال نتنياهو-، والذي نظمه المعهد في الخامس من مايو ٢٠١٦م، وقد جاءت نتائج الدراسة التحليلية لآراء الصحف والمواقع الإلكترونية العربية متباينة بشكل كبير، وفقاً للآتي:

أولاً: التغطية الصحفية المهاجمة:

هاجمت بعض الصحف والمواقع الإلكترونية العربية للقاء، موجّهة انتقادات حادة إلى القائمين على السياسة الخارجية السعودية، وفي مقدمة هذه الصحف: صحيفة "رأي اليوم" المستقلة، و"وكالة أنباء براث" العراقية، وموقع "تحالف قوى المقاومة الفلسطينية"، وعبرت هذه الصحف والمواقع الإلكترونية عن أن اللقاء أظهر رغبة الطرفين -السعودي والإسرائيلي- في الشروع بمرحلة جديدة من تطبيع العلاقات بينهما، فكل منهما يهدف إلى تكوين تحالف مشترك، سعياً إلى مواجهة الخطر والتهديد المشترك المتمثل في إيران و"الإرهاب"، بشقيه السني والشيوعي.

وقالت الصحف والمواقع الإلكترونية أن اللقاء سيفتح الباب أمام المزيد من الاتصالات والتعاون بين الجانبين السعودي والإسرائيلي الذي يهدف إلى تقسيم شعوب المنطقة، وإلى تجزئتها، تمهيداً للشروع في القضاء على القضية الفلسطينية، وأن اللقاء هو بمثابة "كارت أخضر" يسمح لـ "إسرائيل" بالترويج الإعلامي والدعاية لصالح الدبلوماسية الإسرائيلية، كما أنه سيساعد "إسرائيل" على الترويج لخطابها الذي ما فتئت تردده، بشأن الخطر الإيراني. وأن اللقاء أكد على أن السعودية قد تخلت عن ثوابتها، وأنها أصبحت تسعى وراء تطبيق رؤيتها الجديدة، والتي تهدف إلى تكوين تحالفات قوية، تعوض الفراغ الذي سيتسبب فيه "الرحيل الأمريكي" عن الشرق الأوسط، وذلك من أجل أن تضمن استمرارية العائلة الحاكمة، وأن تحافظ على مصالحها مع جيرانها الخليجيين.

ثانياً: التغطية الصحفية المؤيدة:

اتخذت بعض الصحف والمواقع الإلكترونية العربية الهامة موقفاً غير هجومي، مثل صحيفة الأهرام المصرية، وصحيفة الحياة السعودية، وصحيفة الرأي الكويتية، حيث أهملت أغلب مضامين اللقاء، وركزت على ما تم تناوله بخصوص القضية الفلسطينية، واعتبرت أن اللقاء المذكور مجرد مناظرة، وليس مؤشراً على بداية تطبيع وحوار جاد، بل انتصرت هذه الصحف للأمير الفيصل على نظيرة الإسرائيلي، فأثنت على مبادرة السلام العربية، وذكرت أن الفيصل يؤكد في واشنطن رفض أي تعاون مع "إسرائيل"، وخصصت أغلب مساحتها لعرض كلمة الفيصل دون أن تتناول اللقاء بالنقد والتحليل.

ورقة عمل: هل يمكن تعليق التنسيق الأمني مع "إسرائيل"؟

أصدر "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" برام الله ورقة عمل بعنوان "هل يمكن تعليق الأمني مع إسرائيل؟" تضمنت واقع التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وأسباب عجز السلطة الفلسطينية عن تعليقه، وعدة توصيات للخروج من الوضع الفلسطيني الراهن.

أولاً: واقع التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي:

وقد جاء في الورقة أن التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي ما هو إلا نتيجة طبيعية لاتفاق أوسلو الذي تضمن ثلاث مكونات رئيسية (سياسية، واقتصادية، وأمنية) شكلت جوهر وجود السلطة، وبالتالي لا يمكن إعادة النظر في التنسيق الأمني بمعزل عن الموقف من اتفاق أوسلو والالتزامات المترتبة عليه.

وإن أي إجراء فلسطيني أحادي الجانب بوقف أو تعليق أو تجميد أو تخفيف التنسيق الأمني ستكون له أثمان وعواقب تتعلق أساساً برد فعل من "الحكومة الإسرائيلية" التي سيكون لها رد فعل طبيعي يتناسب أو يزيد مع حجم الفعل الفلسطيني، وفي هذه الحالة يمكن أن يصل العقاب إلى وقف تحويل العائدات الجمركية والتسهيلات التي تقدم للسلطة وكبار المسؤولين فيها من جهة، والتضييق على حياة المواطنين من جهة أخرى.

وهذا كله يمكن أن يؤدي إلى إضعاف السلطة أو ربما انهيارها أو حلها من "إسرائيل"، مع أن بقاء السلطة أو رحيلها ليس قراراً إسرائيلياً فقط، إنما هو قرار دولي تؤثر فيه مجموعة من الدول والاعتبارات العربية والإقليمية والدولية.

ثانياً: أسباب عجز السلطة الفلسطينية عن تعليق التنسيق الأمني مع الاحتلال:

١. إن القرار بوقف التنسيق الأمني اتخذ نتيجة ضغوط سياسية وشعبية وما يعتبر "مزايدات" وليس نتيجة قناعة بضرورة وقفه.
٢. تبلور واقع جديد بعد حوالي ٢٣ عاماً على توقيع اتفاق أوسلو عبّر عن نفسه ببنية اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية جديدة، أوجدت أفراداً وشرائح واسعة داخل السلطة وخارجها مستفيدة من استمرار أوسلو.
٣. الخشية من عواقب وقف التنسيق الأمني لجهة فرض عقوبات إسرائيلية وأمريكية، وربما أوروبية ودولية، والمؤكد عربياً خصوصاً من الدول التي تقيم علاقات ومعاهدات سلام مع "إسرائيل".
٤. عدم وجود البديل وعدم توفر القناعة بضرورة وجود بديل، ومنظمة التحرير لا تقدم البديل لأنها مهمشة وواقعة شأنها شأن السلطة تحت الاحتلال لوجود جل قيادتها ودوائرها في الضفة الغربية المحتلة.

٥. إن طرح وقف التنسيق الأمني وغيره من قرارات المجلس المركزي مجرد مناورة ووسيلة للضغط من أجل تحسين شروط الأمر الواقع الذي انخفض كثيراً عن سقف اتفاق أوسلو.

ثالثاً: توصيات ورقة العمل للخروج من الوضع الفلسطيني الراهن:

١. ضرورة تغيير قواعد اللعبة السياسية المعتمدة منذ اتفاق أوسلو تغييراً جوهرياً، على أساس بلورة رؤية جديدة تستند إلى أن العلاقة مع "إسرائيل" علاقة مع عدو وليس مع شريك سلام.
٢. وضع خطة تستهدف إنهاء اتفاق أوسلو ضمن عملية تدريجية تتناسب مع بناء خيارات بديلة.
٣. تغيير طبيعة السلطة وشكلها ووظائفها والتزاماتها لتكون على الأقل سلطة مجاورة للمقاومة وخدمة برنامج التحرر الوطني.
٤. إعادة بناء منظمة التحرير على أسس وطنية وتوافقية وشراكة حقيقية، ونقل معظم مقراتها وقيادتها خارج الضفة الغربية وبعد إنهاء الانقسام يمكن أن تكون بعض المقرات والقيادات داخل غزة.

تقدير موقف: التصعيد على قطاع غزة.. مؤشر حرب أم ترتيبات سياسية قريبة؟

أصدر مركز رؤية للتنمية السياسية تقدير موقف بعنوان "التصعيد على قطاع غزة مؤشر حرب جديدة أم ترتيبات سياسية قريبة؟"، وقد تضمن التقدير الموقف دوافع الطرفين -الفلسطيني والإسرائيلي- من التصعيد ومخاوفهما منه أيضاً، والسيناريو المتوقع للأوضاع في الفترة الحالية، وذلك وفقاً للآتي:

أولاً: دوافع الاحتلال الإسرائيلي لحرب جديدة على غزة:

١. إضعاف المقاومة في ظل القناعات الإسرائيلية بتعاضد قوة المقاومة وزيادة عدد أنفاقها.
٢. استعادة "إسرائيل" جزءاً من الهيبة المفقودة خلال حروبها الأخيرة، وتحريك ملف الجنود الأسرى الموجودين بيد المقاومة الفلسطينية في غزة.
٣. استغلال الوضع الإقليمي، إذ إن الحرب على غزة لن تجلب الكثير من الانتباه الإقليمي.
٤. تدمير الأنفاق، وخاصة بعد وصول بعضها إلى داخل الأراضي المحتلة، وهذا سيكون عذراً إسرائيلياً للحرب، وإنجازاً تستطيع تقديمه للجمهور الإسرائيلي.

ثانياً: مخاوف إسرائيل من الحرب على قطاع غزة:

١. تخشى "إسرائيل" من عدم قدرتها على ضبط مسار الحرب، إذ لا تحتتمل الحكومة والجهة الداخلية الإسرائيلية وجود حرب، كما لن تتحمل أن تخرج من الحرب دون نتائج ملموسة وحقيقية تعيد هيبتها.

٢. توقع ردة فعل أقوى من المقاومة، وهو ما قد يكلف "إسرائيل" ويحرجها أمام جمهورها.

٣. الخشية من إعادة توتر العلاقات مع تركيا، لأن نشوب حرب جديدة سيدفع تركيا لأخذ موقف سلبي من "إسرائيل" مما قد يؤدي إلى توتر العلاقات وإلغاء أي اتفاقات متوقعة.

ثالثاً: الدوافع الفلسطينية لحرب جديدة:

١. العمل على تصدير الأزمات الداخلية الناتجة بفعل الحصار المفروض، وإثارة قضية الحصار من جديد ومحاولة تدويلها واستجلاب التعاطف الدولي معها.

٢. تعزيز قدرة الردع، وإبراز القدرات العسكرية لدى المقاومة الفلسطينية في غزة وتجهيزاتها، بهدف زيادة ثقة الشارع الفلسطيني بها، وزيادة ثقة الرأي العام بالفصائل التي ترعى المقاومة وخاصة حركة حماس.

٣. إيصال رسالة "لإسرائيل" بأنها لن تبقى بمنأى عن أزمات قطاع غزة، وتحميلها مسؤولية تردّي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في القطاع.

رابعاً: المخاوف الفلسطينية:

١. ستؤدي حرب جديدة على غزة إلى تدمير البنية التحتية والمباني والتجمعات السكنية، فزيادة الدمار دون نتائج سيضع "سلطة حماس" في موقف المسؤولية، وقد تُجبر إلى التخلي عن السلطة من أجل تحقيق انفراج أكبر في غزة.

٢. التخوف الأكبر الذي يخشاه الفلسطينيون أن نشوب حرب مع "إسرائيل" لن يكون له نتائج جيدة بالذكر، وستكون تكراراً لنتائج الحرب السابقة.

٣. قد تسمح حرب جديدة بتدخل بعض الدول الإقليمية بشكل مباشر في غزة، مثل إيران التي ترعى حركة الصابرين، وربما تتدخل بعض الدول سياسياً، وفرض توجهات غير مقبولة، وقد يضطر الفلسطينيون للقبول بها لوقف الحرب أو في إطار هدنة شاملة.

وفي ختام تقدير الموقف رجح سيناريو بقاء الأوضاع على حالها مؤقتاً، مع اللجوء إلى توتير مؤقت ومحدود والبدء بتحريك سياسي إقليمي وخاصة تركيا التي تشترط فك الحصار لعودة العلاقات مع "إسرائيل"، وسيضمن هذا السيناريو "لإسرائيل" أمنها فيما يسمى بـ "غلاف غزة" محققة هدوء يضمن لها بقاء المستوطنين فيه، وبهذا تكون "إسرائيل" قد انتقلت إلى ردع غزة ردعاً ناعماً.